أزمة العالم الجديد*

أ. د. أحمد فتحى سرور**

ألقى الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب وعضو المجمع العلمى المصرى محاضرة فى ٢٩ مارس ٢٠٠٥ بمقر المجمع بعنوان "أزمة العالم الجديد" حضرها الأساتذة العلماء أعضاء المجمع برئاسة الأستاذ الدكتور/ محمود حافظ وعدد من السادة أعضاء مجلس الشعب وأساتذة الجامعات.

تناول الدكتور سرور فى محاضرته معالجة ثلاث أزمات مترابطة أراد التركيز عليها مؤثراً الحديث عن الاقتصادية فى مناسبة أخرى وقال إن حديثه يرتكز على ثلاثة أنواع من الازمات يمر بها العالم هى :

---

* محاضرة القيت بمقر المجمع العلمى المصرى فى ٢٩ مارس ٢٠٠٥.

** رئيس مجلس الشعب المصرى وعضو المجمع العلمى المصرى.

- أزمة الشرعية الدولية.
- والأزمة السياسية.
- والأزمة الثقافية.

وحول تلك الأزمات قال الدكتور سرور ما يلى :

أولاً : أزمة الشرعية الدولية :

قال سيادته أن هذه الأزمة تتصرف فى حقيقة الأمر إلى أزمة القانون الدولى. فالمجتمع الدولى دون خضوعه لحكم القانون يتحول إلى غابة يسودها حكم القوة. ولا يكفى المناداة باحترام القانون الدولى لحماية الشرعية الدولية.

فالشرعية أيا كانت وطنية أو دولية تعنى سيادة القانون. ولا تتحقق هذه السيادة بمجرد وضع نصوص أو صياغات يحترمها المخاطبون بها سواء كانوا من الافراد أو الشعب أو الدول ، بل يتعين أن تحمى هذه النصوص أو الصياغات القيم والمبادىء القانونية الخالدة التى استقرت فى ضمير الإنسانية والتى أكدت قيم حقوق الانسان واكملت مفهوم كل من التضامن الدولى ، ومبادىء المساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية. وكل هذه القيم والمبادىء لا تنفك عن مفهوم الديمقراطية التى أصبحت مطلبا دوليا من مطالب العولمة، ذلك أن البعد الدولى للديمقراطية لا ينفك عن البعد الدولى للشرعية أى حكم القانون، فالديمقراطية وحكم القانون وجهان لعملة واحدة. ولا تجوز المناداة بنشر الديمقراطية فى المجتمعات الوطنية دون العمل على تحقيق الديمقراطية فى العلاقات الدولية، بتأسيسها على احترام الشرعية الدولية التى تعلى حكم القانون على حكم القوة.

أضاف الدكتور سرور أنه حدث الآن تداخل بين السياسة الدولية وبين القانون الدولى الذى تقوم به الشرعية الدولية فلم يعد هذا القانون هو الإطار الذى تتحرك فيه السياسة الدولية بل أصبحت العلاقة بالغة التعقيد فبدلاً من ان تتحرك السياسة الدولية

فى أطار الشرعية الدولية رسمت هذه السياسة على أساس المصالح وابتعدت الى حد كبير عن احترام القيم فداء للمصالح، ودفعها ذلك إلى ان تقود الشرعية الدولية لخدمة السياسة الدولية فى حركتها البرجمانية، وكان من مظاهر ذلك عندما أنشئت المحكمة الجنائية الدولية فلم يتسع المجال بين الأثنين أن يكون نظامها الأساسى وفقاً للقواعد العامة بل أعطى لدول مجلس الأمن الفرصة فى تعطيل اختصاصه من خلال وقف المحاكمة أمامها ولم يترك للادعاء العام حرية تتغلب على إزدواجية المعايير وظهرت أزمة خضوع القانون لموقع القوة وعجز القانون الدولى عن تقديم حلول لإلزام الدول القوية باحترامه كما عجز عن فرض كلمته فى مواجهة بعض تجاوزات السلطة.

ثانياً : الأزمة السياسية :

أوضح الدكتور سرور حول هذه النقطة أن العالم الجديد خضع لظاهرة العولمة والتى تعنى خضوع المجتمع الدولى إلى قواعد واحدة وكان من المفترض أن يعيش العالم فى ظل ذلك إلا أنه إنقسم إلى فريقين فريق القوة ويتمثل فى دول الشمال والفريق الضعيف ويتمثل فى دول الجنوب.

وشرح سيادته أن الأزمة السياسية تبدو فيما يلى :

١) تراجع مبدأ السيادة الوطنية:

فالسيادة كمفهوم قانونى أى الاعتراف بالمساواة بين الدول والسيادة كمفهوم واقعى بالنظر إلى قدرتها العقلية على إنفاذ إرادتها فى المجتمع الدولى.

وقد تأثر مفهوم السيادة بالمعنى القانونى فى ضوء :

أ – تزايد الاتفاقيات الدولية الشارعة وتزايد نظم الرقابة والتفتيش الدولى.

ب– الاتجاه المتنامى نحو احترام حقوق الانسان بالادوات الدولية.

ج– تضافر الجهود الدولية والإرادات السياسية للدول من أجل التوصل إلى حلول ناجحة وفعالة لنوع من المشكلات الدولية.

ولخص الدكتور سرور ظاهرة العولمة بأنها نأت بالعلاقات الدولية عن نسقها التقليدى القائم على مجتمع يتكون من دول ذات سيادة إلى مجتمع ما بعد السيادة أو فى تعريف جديد للسيادة مثل السيادة المقيدة أو المشتركة أو الجزئية. وذكر سيادته أن البعض الآخر رأى أن مدلولها المعاصر يشير إلى قدرة الدولة على ان تدبر أمورها فى إطار علاقاتها بالدول الأخرى على نحو يحمى مصالحها مما ترتب عليه تراجع السيادة الوطنية وتزايد إمكانية التدخل فى الشئون الداخلية للدول مع اختلاف مبرراته تحت مسميات مختلفة هى : (التدخل الانسانى والتدخل لحماية حقوق الانسان وحقوق الأقليات والتدخل لمحاربة الارهاب الدولى) ... كل ذلك مع عدم وجود معايير واضحة ومستقرة يتقرر على اساسها هذا التدخل.

٢) تراجع قوة الدولة وتضاؤل دورها :

منذ مطلع التسعينات لم تعد الدول القومية هى الفاعل الرئيسى فى المجتمع الدولى فهناك لاعبون جدد كالشركات متعددة الجنسية أو عابرة القارات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية فوق القومية. وقد أدى الاتجاه نحو التحول الديموقراطى والأخذ بالتعددية السياسية إلى الحد من نطاق تدخل الدولة فى إدارة وتوجيه العلاقات الاجتماعية بهدف اتاحة الحرية للجماهير والقوى غير الرسمية والأحزاب السياسية وتزايد عدد دول المجتمع المدنى ثم ظهور المجتمع المدنى العالمى.

٣) الاتجاه نحو الأخذ بالحرية الاقتصادية :

قال الدكتور سرور أن الأخذ باقتصاديات السوق وتخفيف قبضة الحكومات على النشاط الاقتصادى أدى إلى:

أ. إضعاف القدرة الاقتصادية للحكومات الوطنية ومن ثم الحد من قدرتها على التأثير كفاعل رئيسى (سواء كمنتج أو كمستهلك) فى الأسواق المحلية.

ب. إضعاف السيطرة الحكومية على الأفراد فلم تعد الحكومة هى أكبر صاحب للعمل، ومن ثم فقدت سيطرتها على ملايين العمال والموظفين.

ج. إتاحة المجال أمام رأس المال الخاص المحلى والأجنبى للسيطرة على الاقتصاديات الوطنية من خلال تملك حقوق الملكية فى المشروعات الاقتصادية.

٤) بروز مفهوم الحكم Governance بديلاً عن الحكومة Government :

ومعنى ذلك أنهم يرون مفهوم الحكم أكثر تعبيراً عن حقائق الواقع السياسى الوطنى والدولى إذ لم تعد الحكومات وحدها هى التى تحتكر وظائف الحكم بل باتت تشارك معها فى ذلك جهات عديدة داخلية على المستويين الوطنى والدولى فعلى المستوى الوطنى تنافس دور مؤسسات المجتمع المدنى وعلى المستوى الدولى تزايد دور المنظمات الدولية العالمية والإقليمية أو المتخصصة، وتزايد النظم الدولية فى العديد من مجالات العلاقات الدولية ، تزايد دور الهيئات فوق الدولية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى واتسع نشاطهما الأصلى وهو برامج التنمية والاستقرار النقدى كى يشمل التدخل فى توجيه السياسات والبرامج الاقتصادية فى العديد من الدول بدعوى تحقيق الاستقرار الاقتصادى أو ما عرف ببرامج التكيف الهيكلى.

هذا بالإضافة إلى حكومة الثمانية الكبار أو ما يعرف بمجموعة الثمانية G.B التى تضم الدول الصناعية السبع الكبرى ضم إليها الاتحاد الروسى وقد أصبح لمجموعة الثمانية الكبار القول الفصل فى توجيه دفة الشئون الدولية وفقاً لما تقتضيه مصالحها.

تأييد الاتجاه نحو التكتل الدولى بين دول الشمال مع تزايد حدة التفتت والتشرذم فى دول الجنوب وقد جاء مسار برشلونه كمحاولة لتقوية العلاقات بين أوربا وجنوب البحر المتوسط من خلال مسار برشلونه، وذلك على المستويات السياسية والأمنية،

والاقتصادية، والثقافية والاجتماعية. وجاءت سياسة الجدار الأزونى التى اتبعها الاتحاد الاوربى حتى تتبع دول الجوار السياسة الأوربية. كل هذا بالإضافة الى توسع الاتحاد الاوربى نحو الشرق على نحو أدى الى دخول بعض دول جنوب المتوسط الى الاتحاد الاوربى.

ثالثاً : الأزمة الثقافية :

أوضح الدكتور سرور أنه مع وجود العولمة والتقدم الصناعى والتكنولوجى سادت النزعة الفكرية التى تدعو إلى إعلاء القيم الثقافية وامتد تأثير العولمة إلى سيادة القيم الغربية والأمريكية ونمط الحياة الأمريكية وأدى ذلك إلى التأثير فى اللقاءات وأصبح الاتجاه الآن هو سيادة اللغة الانجليزية وتراجع اللغة الفرنسية.

وأكد سيادته على أن اللغة ليست منعزلة عن القيم التى تحملها وكل ذلك يعنى تراجع الفكر الثقافى الوطنى لحساب ثقافة أخرى غربية، وقال أنه لمقاومة ذلك بدأت تتصاعد أفكار حماية التنوع الثقافى، والتأكيد على كافة الحضارات والثقافة تمثل تحدثا مشتركا للانسانية يجب حمايته والدفاع عنه، وحاول البعض الدعوة الى الصراع بين الثقافات لتبرير النزاعات الاقليمية والصراعات والادعاء بالربط بين الارهاب والاسلام، مما أدى الى احداث تصدع فى لغة الحوار والتفاهم بين الشعوب باتت تهدد قيمة التضامن الدولى وكافة حقوق الانسان. امام كل ذلك كان السبيل الوحيد للخروج من هذه الأزمة الثقافية هو الدفاع عن التنوع الثقافى واعتباره وجها للديمقراطية لا تقوم بغيره، والدعوة الى الحوار بين الحضارات كحل سلمى للخروج من الزعم بالصراع بينها. إن الخروج من الأزمة الثقافية لن يتسى بغير احترام التعددية والتنوع. فالتنوع الثقافى اضافة وليس انتقاصا، فهو تراث مشترك للانسانية، ولابد من الايمان بأنه لا يمكن نقل منظومة القيم الأوربية الى الجنوب بالتوازى مع نقل التكنولوجيا والسلع، ويجب التأكيد على مبدأ تساوى جميع الثقافات فى الكرامة وفى الجدارة بالاحترام.

فالمساواة ليست قيمة قانونية تقتصر على الدول فحسب، بل يجب أيضا ان تمتد لتشمل الشعوب والثقافات والافراد رجالاً ونساء على هذا النحو يمكننا ان نسهم فى بناء مجتمع الشعوب والثقافات جنبا الى جنب مع المجتمع الدولى. فالعولمة الحقيقية يجب ان تتجرد من لغة الصلف والتعالى وإلقاء اللوم على الآخرين، وان تعمل على تعميق قيم التسامح وقبول كل حضارة لغيرها من الخارج، فكل ذلك سوف يقود الى علو القيم العليا للمساواة والحرية والديمقراطية، واحترام حقوق الانسان ورفض العنصرية والتطرف.

وانتهى الدكتور سرور إلى أن الأزمة الثقافية وأزمة الشرعية الدولية والازمة السياسة، كلها أزمات مترابطة متشابكة افرزها النظام الدولى الحالى، وان الخروج من هذه الأزمات شرط لتحقيق الاستقرار الدولى وتحقيق التنمية واحترام حقوق الانسانية.

* * *